المحاضرة التمهيدية: النظام المالي – مكوناته، ووظائفه –

يُعدّ النظام المالي الإطار الذي تنتقل من خلاله رؤوس الأموال بين الوحدات الاقتصادية، سواء كانت أسرًا، مؤسسات، دولة أو القطاع الخارجي. ويضم مجموعة مترابطة من الأسواق والأدوات والمؤسسات التي تعمل على تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار، بما يضمن تحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار المالي. ويخضع النظام المالي لجملة من التشريعات والقوانين التي تهدف إلى تنظيم التعاملات المالية والحد من المخاطر التي قد تهدد الاقتصاد.

أولا : مكونات النظام المالي

1 .الأسواق المالية

تشمل أسواق رأس المال (سوق الأسهم والسندات) والأسواق النقدية وسوق العملات. ويؤدي هذا المكون دورًا أساسيًا في توفير التمويل طويل وقصير الأجل وتسهيل تداول الأصول المالية.

2 .المؤسسات المالية

تضم البنوك، شركات التأمين، شركات التمويل، صناديق الاستثمار، والمؤسسات شبه البنكية. وتقوم هذه المؤسسات بدور الوساطة المالية من خلال نقل الأموال من المدخرين إلى المستثمرين، فضلاً عن إدارة الأصول والمخاطر.

3 .الأدوات المالية

تشمل الأسهم، السندات، شهادات الإيداع، الصكوك، المشتقات، والأدوات النقدية. وتُستخدم هذه الأدوات لتنويع مصادر التمويل ولتوزيع المخاطر بين المتعاملين.

4 .البنية التحتية المالية

تضم أنظمة الدفع الإلكتروني، المقاصة، التسويات، وغرف التداول. وتشكل هذه البنية الأساس التقني الذي يسمح بمرور العمليات المالية بكفاءة وسرعة.

5 .الإطار القانوني والرقابي

يضم التشريعات المالية، القوانين المنظمة للأسواق، القواعد المحاسبية، المعايير الاحترازية، ودور البنك المركزي والهيئات الرقابية في ضبط حركة النظام المالي والحد من المخاطر.

ثانياً: وظائف النظام المالي

1 .تجميع المدخرات

يسمح النظام المالي بتجميع مدخرات الأفراد والمؤسسات وتوجيهها نحو الأنشطة الاستثمارية.

2 .تخصيص الموارد المالية

يعمل على توجيه التمويل نحو القطاعات الأكثر إنتاجية، ما يسهم في تحقيق فعالية اقتصادية عالية.

3 .إدارة المخاطر

من خلال تنويع الأدوات المالية وابتكار منتجات مالية جديدة تساعد على توزيع المخاطر بين الفاعلين الاقتصاديين.

4 .توفير السيولة

يسمح النظام المالي بتحويل الأصول لسيولة عند الحاجة، من خلال الأسواق المالية أو الوساطة البنكية.

5 .دعم النمو الاقتصادي

عبر تمويل المشاريع الإنتاجية وضمان الاستقرار المالي وتقليل تكاليف المعاملات.

ثالثاً: التشريعات المؤطرة للنظام المالي

تُعدّ التشريعات المالية ركيزة لضمان شفافية المعاملات وحماية المستثمرين والمتعاملين. وتشمل :

-القوانين البنكية

-قوانين سوق المال

-قوانين مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب

-المعايير الاحترازية (بازل 2 وبازل 3)

-التشريعات المحاسبية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS

رابعاً: التحديات التي تواجه النظام المالي

1 .مخاطر عدم الاستقرار المالي: مثل الأزمات المالية، تعثر المؤسسات، وتقلبات الأسواق.

2 .ضعف الشمول المالي: عدم وصول جزء من المجتمع الى التعاملات المالية الرسمية.

3 .التطور التكنولوجي السريع: مثل FinTech والعملات الرقمية، وما يفرضه من تحديث التشريعات و الرقابة.

4 .الجرائم المالية : التهرب الضريبي، التحويلات غير المشروعة، والعمليات المالية المشبوهة.

خامساً: مقارنة بين النظام المالي والنظام البنكي

-النظام المالي أوسع نطاقًا من النظام البنكي، إذ يشمل الأسواق والهيئات الرقابية والمؤسسات غير البنكية .

-النظام البنكي هو جزء من النظام المالي، ويختص بعمليات الإيداع، الإقراض، وخلق النقود .

-الأدوات المالية في النظام المالي أكثر تنوعًا مقارنة بالمنتجات البنكية .

-الأسواق المالية تلعب دورًا محوريًا في تسعير الأصول، بينما يعتمد النظام البنكي على الفائدة والائتمان .

مقارنة بين النظام المالي والنظام البنكي

أوجه المقارنة/ النظام	النظام المالي	النظام البنكي
النطاق	أوسع يشمل كل الأسواق والمؤسسات المالية.	أضيق، يقتصر على البنوك ومؤسسات الائتمان.
المكونات	أسواق مالية، شركات التأمين، صناديق الاستثمار، الهيئات الرقابية.	البنوك التجارية، البنوك المتخصصة، البنك المركزي.
الوظائف الأساسية	تجميع المدخرات وتخصيص الموارد وإدارة المخاطر.	،الإيداع، الإقراض، تسهيل المدفوعات خلق النقود.
خلق النقود	لا يخلق النقود إلا عبر القنوات البنكية.	الجهة الأساسية لخلق النقود الائتمانية.
الأدوات المالية	أسهم، سندات، مشتقات، صكوك، أدوات نقدية متنوعة.	ودائع، قروض، بطاقات دفع، خدمات تحويل.

آلية العمل	.يعتمد على الأسواق المفتوحة لتسعير الأصول	.يعتمد على الفائدة والائتمان البنكي